

PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Al Shorouq
DATE:	9-March-2016
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	280,000
TITLE :	Minister of Health ignores Medical Syndicate investigation...Kamel: He will be referred to disciplinary committee
PAGE:	03
ARTICLE TYPE:	MoH News
REPORTER:	Hadeer Al Hadary

وزير الصحة يتجاهل تحقيق «الأطباء» .. وكامل: سيتم تحويله إلى لجنة تأديبية

■ **عضوا مجلس النقابة: العقوبات ضد الوزير تصل إلى الشطب.. وأخطرنا الداخلية بتنظيم وقفات احتجاجية سلمية**



أحمد صمد الدين

وزير الصحة الذي يمارس المهنة بدليل الصور التي تم تداولها له وهو يجري عملية جراحية، وما زال مقبداً في نفس الوقت بجداول المستشفى، وتابعت: «إحالة الوزير للتحقيق جاء بقرار الجمعية العمومية للأطباء، وبما شفى تماماً مع قوانين النقابة».

وقال عضو مجلس نقابة أطباء القاهرة أحمد شوقي، لـ الشروق: «إنه ليس من حق وزير الصحة أن يرفع دعوى قضائية لإبطال قرارات الجمعية العمومية للأطباء، مضيفاً أن الدعوى تحتاج إلى خمسين طبيباً حضروا الجمعية العمومية واعترضوا على قراراتها. والوزير لم يحضر الجمعية العمومية من الأساس».

وهي سياق متصل، أخطرت النقابة العامة للأطباء، وزير الداخلية اللواء مجدي عبدالغفار، بتنظيم وقفات احتجاجية سلمية للأطباء أمام مقر النقابة العامة بدار الحكمة. وأمام المستشفيات الكبرى بكل المحافظة يومي السبت ١٣ و١٩ مارس الحالي، للمطالبة بحكامة الطبيب، وتأمين المستشفيات، وتفعيل قوانين الدولة في محاسبة المعتدين على الأطباء والمؤسسات الطبية.

حق تلك الحكمة أن تخفف الحكم الذي اتخذته هيئة التأديب في النقابة، وأشار إلى أن الخطاب المرسى إلى الوزير لإعلامه بالتحقيق معه تضمن أن السبب هو تفهيد قرار الجمعية العمومية وعدم القيام بإجراءات حقيقة تجاه زملائه الأطباء بعد التصدي عليهم. بالإضافة إلى عرضه لشروع هيئة التأديب الإلزامي للأطباء على مجلس الوزراء دون عرضه أولاً على مجلس النقابة، فضلاً عن التصريحات المسبوبة له والمهينة للأطباء. وقال كامل «أما فيما يتعلق بقول الوزير بأنه لا يجوز للنقابة محاكمته لأن منصبه له صفة سياسية فعليه أن يأخذ أو يهت بتمثيله عنه فيقول هذا في التحقيق».

وقالت وكيل نقابة الأطباء، الدكتورة منى ميناء، لـ الشروق: «أمن، إن قانون النقابة رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٩ هو أحد القوانين الرسمية للدولة، ويمنعها الحق في التحقيق مع أي طبيب طالما كان ممارساً للمهنة. وإذا توقف الطبيب عن ممارستها فعليه أن يتقدم للنقابة ليتم نقله إلى جداول غير المشتغلين، وهو ما لم يحدث في حالة

كامل، إن وزير الصحة الدكتور أحمد صمد الدين وأمن، لم يحضر التحقيق الذي كان من المفترض أن تجريه معه لجنة أدا المهنه في الواحدة من ظهر أمس، ولم يرسل ممثلاً عنه أو يبعث برر رسمي لتفافية على قرار تحويله للتحقيق.

وتابع كامل لـ الشروق: «أمن، أنه بعدم حضور الوزير سيتم تحويله إلى الهيئة التأديبية داخل النقابة العامة، وهي مكونة من عضوين من مجلس النقابة ومستشار من مجلس الدولة وشخصية عامة. وتترواح العقوبات التي تقرها بين توجيه اللوم أو التنبية بالخطأ أو غرامة ألف جنيه، أو إيقاف مؤقت عن العمل يصل إلى عام، أو شطب من النقابة نهائياً.

وأضاف: «من حق الطبيب الذي يتم التحقيق معه أن يلجأ إلى هيئة تأديب امتثالية، مكونة من ثلاثة قضاة، وعضو من مجلس نقابة الأطباء. وطبيب آخر يختاره الطبيب المحال للتحقيق، ومن